استنفار مديريات العاصمة الخدمية

محافظ دمشق: معالجة كل مخالفات البناء والتعديات على الأملاك العامة

| هادي بك الشريف

شدد محافظ دمشق عادل العلبي على وجوب معالجة جميع مخالفات البناء في بداياتها وتنظيم الضبوط بحق المخالفين وفق المرسوم ٤٠ لعام ٢٠١٢ وإحالة المقصرين إلى القضاء، ومعالجة التعديات على الأملاك العامة والإشغالات غير النظامية على الأرصفة والطرقات وإزالة مواقف حجز السيارات بالأعمدة والسلاسل الحديدية والإطارات من أمام المحال والأبنية السكنية.

ودعا العلبي خلال اجتماعه أمس مع مديري المديريات الخدمية في المحافظة بحضور رئيس مجلس المحافظة خالد الحرح والأمين العام بشار الحفار وأعضاء المكتب التنفيذي، إلى استنفار جميع المديريات واتخاذ الإجراءات اللازمة والتأكد من جاهزية جميع الآليات وخاصة الجرافات وكاسحات الثلوج لتفادي آثار العاصفة الثلجية التي تتأثر بها البلاد واستمرار أعمال تعزيل المطريات والمصارف المطرية.

وأوعز المحافظ لجميع المديرين بمضاعفة جهود العمل والتعاون والتنسيق بين المديريات كافة لتحسين الواقع الخدمي للمدينة وتنفيذ الأعمال بجودة ولاسيما صيانة وتأهيل المرافق العامة وزيادة المساحات الخضراء بالمدينة.

وأكد محافظ دمشق على تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتسهيل أمورهم والإسراع بإنجاز معاملاتهم وبقاء الأبواب مفتوحة أمامهم في جميع المديريات ودوائر الخدمات ومتابعة شكاواهم وطلباتهم ومعالجتها وفقاً للأولويات والإمكانيات.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن عضو المكتب التنفيذي فيصل سرور أنه تم القيام بجولات ميدانية لكل أعضاء المكتب التنفيذي وذلك كل حسب القطاع المشرف عليه، ليصار إلى التأكد من متابعة التقيد بالتعليمات وعدم مخالفة القوانين وضبط أي مخالفات، علماً أن العاصمة تضم ١٤ دائرة خدمات.

> سرور لـ«الوطن»: جولات رقابة ميدانية على جميع القطاعات

وقال: هناك تشديد كبير على مخالفات البناء، وخاصة مع ازديادها خلال فترة العطل، ما يتطلب الرقابة وإزالة المخالفات مع استعداد المحافظة لاستقبال أي شكاوى حول وجود أي مخالفة حتى يتخذ الإجراء القانوني المناسب حيالها.

معظمها يسجل ضد مجهول

مدير تربية حمص لـ«الوطن»: نحو ١٠٠ مدرسة تعرضت للسرقة والمسروقات حواسيب وكابلات وعدادات

| حمص- نبال إبراهيم

انتشرت مؤخراً ظاهرة سرقة المدارس في محافظة حمص (مدينة وريف) وبدأت هذه الظاهرة بالازدياد يوماً بعد يوم، حيث تعرضت العشرات منها للسرقة والتخريب من قبل لصوص أقدموا على سرقة تجهيزات مدرسية والأكبال الكهربائية المغذية لتلك المدارس.

وتحدث عدد من مديري المدارس ممن تعرضت مدارسهم للسرقة لـ«الوطن» عن كيفية تعرض تلك المدارس للسرقة عن طريق الكسر والخلع وإقدام اللصوص على اقتحام المدارس وسرقة بعض التجهيزات من حواسيب وعدادات مياه وأجهزة إسقاط وغير ذلك، إضافة إلى سرقة الأكبال الكهربائية المغذية لتلك المدارس، لافتين إلى أنهم قاموا بعد إحصاء المسروقات بإبلاغ مديرية التربية وحضور دورية شرطة لإجراء التحقيقات وتنظيم الضبوط اللازمة لكشف الفاعلين.

من جانبه كشف مدير التربية في حمص وليد المرعي لـ«الوطن» تعرض نحو ١٠٠ مدرسة في المدينة والريف للسرقة والتخريب منذ بداية العام الدراسي الحالي حتى تاريخه، لافتاً إلى أن أغلبية السرقات حدثت في مدارس المدينة وخاصة المدارس التي تقع في الأحياء الواقعة على الأطراف المحيطة بالمدينة.

وأوضح أن اللصوص أقدموا خلال عمليات السرقة إلى طرق الخلع والكسر وتخريب الأبواب ونوافذ المدرسة، وقاموا بسرقة تجهيزات حاسوبية وأجهزة إسقاط وعدادات مياه ومخصصات مازوت، بالإضافة إلى أكبال كهربائية تغذي بعض المدارس.

وأشار المرعي إلى أن آخر السرقات التي سجلت كانت في مدرسة الشهيد محسن عباس في حي الأرمن بالمدينة التي تعرضت منذ أيام إلى سرقة ٨ حواسيب وجهاز إسقاط عن طريق خلع نافذة المكتبة، كما تعرضت مدرسة هلال تركي في حي عشيرة منذ أسبوع تقريباً إلى سرقة منظمات كهربائية عدد ٢ و١٠٠ ليتر من مادة المازوت.

وبيّن المرعي أنه في حال حدوث أي سرقة يتم إحصاء المسروقات ضمن المدرسة وإبلاغ قيادة الشرطة وتنظيم الضبط الشرطي اللازم بعد تقديم إفادة المعلل القانونية لمديرية التربية وتحويل الضبط إلى القضاء والنيابة العامة لإجراء التحقيقات والكشف عن الفاعلين، لافتا إلى أن مديرية التربية بدورها تقوم بتعويض المدارس المسروقة بالمواد التي سرقت حسب الإمكانيات المتوافرة بحيث لا يؤثر فقدان بعض التجهيزات على سير العملية التعليمية.

> الراعي: القبض على مجموعة مؤلفة من ٦ لصوص وتوقيف ١٠ حراس لإهمالهم

بدورها بينت رئيس الدائرة القانونية لمديرية التربية كنانة الراعي لـ«الوطن» أنه تم تنظيم ما يزيد على ١٠٠ ضبط سرقة وتخريب بمدارس تعرضت للسرقة منذ بداية العام الدراسي الحالي، لافتة إلى أن ٦٠ بالمئة من السرقات تركزت في المدينة و٤٠ بالمئة منها في مدارس الريف.

وأكدت أن عدداً من المدارس كانت قد تعرضت للسرقة مرتين، مبينة أن ١٠ مدارس على الأقل تعرضت إلى سرقة حواسيب وتجهيزاتها فيما كانت السرقات الباقية عدادات مياه ضمن المدارس أو أكبال كهربائية تغذي تلك المدارس.

وأشارت الراعي إلى أن بعض المدارس التي تعرضت للسرقة لم يكن فيها حراس وبعضها الآخر يوجد بها حراس إلا أنهم لم يكونوا موجودين فيها خلال عمليات السرقة، مبينة أنه تم توقيف ما يزيد على ١٠ حراس وتم كف يدهم عن العمل نتيجة إهمالهم وعدم وجودهم بعملهم وتمت إحالتهم إلى القضاء المختص أصولاً.

وكشفت عن أن الجهات المعنية والوحدات الشرطية تمكنت مؤخراً من إلقاء القبض على مجموعة من اللصوص مؤلفة من ٦ أشخاص ممن قاموا بسرقة مدارس بالمحافظة، موضحة أن هؤلاء اللصوص اعترفوا بالتحقيقات بإقدامهم على سرقة عدة مدارس ودعواهم منظورة حالياً بالقضاء المختص، لافتة إلى أن أغلبية باقي ضبوط السرقة ما زالت ضد مجهول.

من جهته أكد رئيس دائرة الجاهزية في مديرية التربية غيث محمد لـ«الوطن» أن ٧٠ بالمئة من السرقات التي تعرضت لها مدارس المحافظة كانت بسرقة أكبال كهربائية تغذي تلك المدارس ونحو ٣٠ بالمئة من السرقات كانت لحواسيب وأجهزة إسقاط ومخصصات مازوت وعدادات مياه وغير ذلك من التجهيزات المدرسية.

وبيّن محمد أنه من المفترض أن يوجد في ملاك كل مدرسة ٣ حراس يعملون على نظام المناوبة، إلا أن المديرية تعاني من نقص كبير في عدد الحراس، لافتاً إلى أنه تم تعويض جزء من هذا النقص مؤخراً في مسابقة المسرحين وتم توزيع نحو ٣٠٠ حارس على المدارس التي تعاني من النقص بالمدينة والريف مع مراعاة فرز الحراس الجدد في مدارس قريبة من أماكن سكنهم وحسب الأولوية للمدارس بحيث تكون الأولوية للثانويات المهنية والمعاهد التقنية والتجارية لكونها تحوي معدات وأجهزة قابلة للسرقة ومن ثم الثانويات العامة وهكذا.

وأشار محمد إلى أن حاجة المديرية فعلياً نحو ٩٠٠ حارس حالياً، وأنه سيتم فرز حوالي ٦٥ حارساً جديداً خلال الأيام المقبلة من خلال ملحق مسابقة المسرحين.

٩٢ بالمئة من البيوت البلاستيكية المتضررة في جبلة

التنين يؤلم الفلاحين في اللاذقية

| اللاذقية - عبير سمير محمود

تتزايد أوجاع الفلاحين في اللاذقية نتيجة موجات الصقيع والعواصف الهوائية المستمرة منذ أيام مع اشتداد عاصفة «التنين البحري» نهاية الأسبوع الماضي، لتشهد البيوت الزراعية المحمية كارثة جديدة هذا الموسم.

وذكر مزارعون متضررون في منطقة جبلة لـ«الوطن» أن الخسائر الأولية تقدر بملايين الليرات مع تخريب عدد كبير من البيوت البلاستيكية ومنها بنسبة ١٠٠ بالمئة في مواقع متفرقة من سيانو والعسالية وحميميم ودوير الخطيب.

ومع استمرار الظروف الجوية الصعبة وما تشهده المحافظة من أجواء مطرية ورياح عاتية وثلوج كثيفة في بعض المناطق، يطالب مزارعون بضرورة إيلاء رزقهم الاهتمام الحكومي الأكبر لما تكبده من خسائر كبيرة حتى الآن، مطالبين بتوفير الكهرباء والمياه إضافة إلى تعويض الأضرار نتيجة الصقيع وليس فقط جراء العواصف الهوائية.

وأشار عدد من الفلاحين المتضررين إلى أن الصقيع تسبب بأضرار كبيرة لدى معظم المحاصيل في البيوت البلاستيكية وخاصة محصول البندورة والفاصولياء والكوسا، مشيرين إلى أن الجهات المعنية في مديرية الزراعة والروابط الفلاحية أبلغتهم عدم تعويض ضمن منطقة جبلة النسبة الأكبر من الأضرار التي تقدّر بنحو ٩٢بالمئة من عدد البيوت المتضررة، موضحاً أن عدد البيوت المحمية الكلية ضمن محافظة اللاذقية ١٦١٣١ بيتاً منها ١٥٢٤٤ بيتاً مزروعاً خلال الموسم الحالي.

وأضاف إن الاضرار شملت ٢٠ دونم خضر باكورية مزروعة على شكل أنفاق ضمن نطاق الأسر على هذه المحاصيل التي لا مصدر رزق سواها، لافتين إلى أن الخسائر التي تقدر بالملايين ستكون نكبة أخرى في حياة فلاحي الساحل بعد نكبات الحرائق والجفاف وتسويق الحمضيات في حال لم يتم تعويضها ولو بقيمة التكلفة.

وبالعودة إلى مدير الزراعة في اللاذقية باسم دوبا بيّن لـ«الوطن»، الأضرار الزراعية التي حدثت الأسبوع الماضي نتيجة الصقيع والعاصفة المطرية والهوائية، مشيراً إلى العمل ومنذ توقع حدوث موجة صقيع على تقديم الدعم الفني اللازم للمزارعين للوقاية من الصقيع.

وأضاف دوبا إن الزراعة عملت على التنسيق مع مديرية الكهرباء في اللاذقية من خلال غرفة طوارئ مشتركة على رأسها مديرا الزراعة والكهرباء في المحافظة منذ التنبؤ بحدوث الصقيع ولمدة يومين متتاليين ووضعت كل طاقة المديريتين لتأمين الكهرباء وضمان تشغيل الرذاذ لتقليل ضرر الصقيع، ولفت إلى أنه نفذ برفقة فريق عمل جولة في كل مناطق زراعة البيوت المحمية ليلة الأحد وتواصل بشكل مباشر مع المزارعين ومع مديرية الكهرباء.

وذكر أن الأضرار المسجلة خلال موجة صقيع التي حدثت يومي الأحد ٢٠٢٢/١/١٦ والإثنين ٢٠٢٢/١/١٧ تشمل من حيث عدد البيوت المحمية المتضررة /١٦١/ بيتاً محمياً (بندورة – كوسا – باذنجان – خيار) ضمن مناطق (جبلة – اللاذقية – الحفة) حيث حدث ضمن منطقة جبلة النسبة الأكبر من الأضرار التي تقدّر بنحو ٩٢بالمئة من عدد البيوت المتضررة، موضحاً أن عدد البيوت المحمية الكلية ضمن محافظة اللاذقية ١٦١٣١ بيتاً منها ١٥٢٤٤ بيتاً مزروعاً خلال الموسم الحالي.

وأضاف إن الاضرار شملت ٢٠ دونم خضر باكورية مزروعة على شكل أنفاق ضمن نطاق عمل دائرة زراعة جبلة.

وبيّن دوبا أن الأضرار التي تمّ تسجيلها نتيجة العاصفة الهوائية (التنين) التي حدثت يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٠٢٢/١/١٨ شملت /٣٦/ بيت زراعة محمية تعرض للتنين الهوائي في قرى العسالية (إرشادية حميميم) وسيانو (إرشادية سيانو).

إضافة إلى أضرار على الحمضيات ضمن منطقتي الحفة والقرداحة بما لا يتجاوز نسبة ضرر ١٠-٤٠ بالمئة على أصناف الأبوصرة واليافاوي والفالنسيا وهي نسبة لا تستحق التعويض حسب قوانين صندوق الجفاف.

وفيما يتعلّق بالأضرار التي يتم التعويض عنها هي الأضرار الناجمة عن التنين الهوائي وأضرار الصقيع على الزراعات الباكورية (الأنفاق)، أوضح دوبا أنه تقدّر التعويضات وفق الآتي: ٥ بالمئة من تكلفة وحدة المساحة عندما تكون الأضرار بنسبة تتجاوز (٥٠-٦٩) بالمئة، ٧ بالمئة من تكلفة وحدة المساحة عندما يكون الضرر بين (٧٠-٨٩) بالمئة، ١٠ بالمئة من تكلفة وحدة المساحة عندما يكون الضرر بين (٩٠-١٠٠) بالمئة، مبيناً أنه يتم احتساب قيمة التعويض من تكلفة وحدة المساحة لنهاية الموسم أو لتاريخ حدوث الضرر إذا حدث حتى مرحلة الإنبات.

وأشار مدير الزراعة إلى أنه في حال كانت الكارثة الطبيعية عبارة عن تنين بحري موصف من مركز الأرصاد الجوية فإنه تم تخفيض شرط تجاوز المساحة المتضررة بالنسبة للبيوت المحمية من ٥ بالمئة من المساحة المزروعة في الوحدة الإدارية لتصبح ١بالمئة مع بقاء شرط تجاوز الخسائر ٥٠ بالمئة من الإنتاج الزراعي.

ولفت دوبا إلى أنه يشترط بالمتضررين كي يستحقوا تعويضات الصندوق، أن تكون الأضرار التي تعرضوا لها ذات طابع كارثي (حادثة طبيعية لا يمكن منع حدوثها أو تفاديها) ونطاق تأثيرها يتجاوز ٥ بالمئة من إجمالي المساحة المزروعة أو من المساحة المزروعة بنوع المحصول المتضرر نفسه في الوحدة الإدارية المعتمدة أو القرية أو المزرعة وان يزيد حجم الضرر عن ٥٠ بالمئة من الإنتاج الزراعي المتوقع، وأن يمتلك المزارع الذي تعرض إنتاجه الزراعي للجفاف أو الكوارث الطبيعية تنظيماً زراعياً أو كشفاً حسياً في وقت سابق لتاريخ حدوث الضرر، وإرفاق ملف مصور عن الأضرار إن أمكن ذلك.

وأكد أنه تثبت حالة الضرر بموجب كشف تحديد الأضرار الذي تقوم به لجنة المنطقة (بناء على طلب يتقدم به صاحب العلاقة إلى شعبة الصندوق التابع لها قبل زوال أثر الكارثة وخلال مدة أقصاها أسبوعان من تاريخ حدوث الضرر).